



WIPO/ACE/2/7

بالإنكليزية: الأصل

التاريخ : 19/5/2004

المنظمة العالمية للملكية الفكرية  
جنيف

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثانية

2004 حزيران /يونيه 30 إلى 28 جنيف، من

الجزاءات الإدارية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية  
تجربة الفلبين

من إعداد السيد باسيفيكو أفينيدو، نائب المدير العام،  
(\*) مكتب الفلبين للملكية الفكرية، مدينة ماكاتي

أولاً، يقوم الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية في الفلبين على أركان أساسية يمكن حصرها في ثلاثة عوامل وضع البنية التحتية القانونية اللازمة لتشكيل القاعدة أو الركن الذي يستند إليه لتسوية المنازعات المتعلقة بالملكية أو حالات وثالئاً، بلورة استراتيجيات. وثانياً، إتاحة سبل الانتصاف وتيسيرها لأطراف النزاع. التعدي على حقوق الملكية الفكرية فعند مكتب. فعالة لتعميم المعلومات بغية إذكاء الوعي بالملكية الفكرية في صفوف أصحاب المصالح والجمهور عامة الفلبين للملكية الفكرية فناعة بأنه سيجد في أصحاب المصالح من أوساط الملكية الفكرية شركاء متعاونين في مجال الإنفاذ إذا كانوا على اطلاع شامل بحقوقهم وبالمزايا المالية والمعنوية التي يمكنهم تحصيلها من الملكية الفكرية وعلى علم كاف بالجزاءات القانونية المتاحة لهم.

وقد اتبعنا هذا المنهج ذاته في الفلبين إذ تناولنا مسألة الإنفاذ على جبهات ثلاث هي:

- 1- إنشاء إطار ومحيط قانوني فعال لإرساء قاعدة قانونية متينة لأغراض الإنفاذ؛
- 2- ووضع إجراءات قضائية وإدارية معجلة حرصاً على توفير الجزاءات لأصحاب الحقوق؛
- 3- وتوعية الجمهور لحشد الدعم لصالح أنشطة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية من الوكالات الحكومية وأصحاب المصالح وعامة الجمهور.

وسأركز في هذه الدراسة إذاً على تلك الجوانب الثلاثة فقط.

(\*) الآراء المعبر عنها في هذه الدراسة تخص مؤلفها وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

## الإطار القانوني - ألف

وينص 1987. يرجع الإقرار بأهمية حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى الفلبينيين والبلد ككل إلى دستور الدولة لسنة 1987. قانون الأرض الأساسي على ما يلي:

تحمي الدولة الحقوق الاستثنائية للعلماء والمخترعين والفنانين وغيرهم من المواطنين الموهوبين وتضمن حقوقهم في ملكيتهم الفكرية وإبداعاتهم، ولا سيما إذا كانت مفيدة للناس، خلال الفترات الزمنية المنصوص عليها في القانون.

وبناء على هذا الحكم من الدستور، سنّت خمسة قوانين رئيسية لحماية حقوق الملكية الفكرية في الفلبين، وهي كالاتي:

- دخلت هذه المدونة حيز النفاذ في (مدونة الفلبين بشأن الملكية الفكرية) 8293 قانون الجمهورية رقم وتضع القواعد القانونية الأساسية لحماية حقوق الملكية الفكرية في البلد 1998 قانون الثاني/يناير وللاجراءات القضائية المتعلقة بإنفاذ الملكية الفكرية.
- حزيران /دخل هذا القانون حيز النفاذ في يونيو. (قانون التجارة الإلكترونية) 8792 قانون الجمهورية رقم من هذا القانون على أحكام 33 وتحتوي المادة. ويرمي إلى حماية الملكية الفكرية في المحيط الرقمي. 2000 وعلى أعمال أخرى إذا مورست دون (أو التسلسل غير المشروع) جامعة تفرض عقوبات على القرصنة وتصريح مثل النسخ والاستنساخ والتعميم والتوزيع والاستيراد والاستعمال والشطب والتحويل والاستبدال والتغيير والتخزين والتحميل إلى شبكة الإنترنت أو منها والنقل إلى الجمهور والإتاحة إلى الجمهور والإذاعة، فيما يتعلق بالمواد المحمية والتوقيعات الإلكترونية والمصنفات المشمولة بحق المؤلف والتي تحتوي على تسجيلات صوتية أو فونوغرامات محمية بحكم القانون أو معلومات متعلقة بحماية تلك ويعدّ قانون التجارة الإلكترونية إذاً سلاحاً. المصنفات وذلك باستعمال شبكات الاتصالات مثل الإنترنت ناجماً لمكافحة القرصنة الشبكية.
- تم توقيع هذا القانون في (قانون حماية تصاميم الدوائر المتكاملة) 9150 قانون الجمهورية رقم وينص على توفير الحماية للتصاميم بعد تسجيلها. 2001 آب /أغسطس
- دخل هذا القانون حيز النفاذ في (قانون حماية الأصناف النباتية الجديدة) 9168 قانون الجمهورية رقم وينص على توفير حماية خاصة للأصناف النباتية الجديدة وتتولى تنظيمه إدارة. 2002 حزيران /يونيه الزراعة.
- سعياً إلى تعزيز حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة وتحديثها في الفلبين، صادق مجلس الشيوخ على عضوية البلد في معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي في سنة 2002 تشرين الأول /ودخلت المعاهدتان حيز النفاذ في أكتوبر. 2002.
- والهدف منه. 2004 شباط /فبراير 11 تم توقيع هذا القانون في (قانون الوسائط الضوئية) 9239 قانون رقم هو التصدي لمشكلة قرصنة الأقراص الضوئية بالرجوع إلى المنبع أي إلى الجهات التي تصنع الوسائط الضوئية المقرصنة والأجهزة والمعدات المستعملة في إنتاجها.

يعدّ القانون الأساسي في مجال حماية الملكية الفكرية في البلد، أودّ أن 8293 وحيث أن قانون الجمهورية رقم: أعرض فيما يلي وصفا موجزا لبعض الأحكام منه والتي يُستند إليها في قضايا الملكية الفكرية المدنية والجنائية والإدارية:

## 1 - البراءات

من مدونة الملكية الفكرية لمالك البراءة الحق الاستثنائي في إعداد منتج المحمي بموجب براءة 71 تمنح المادة التقييدات على "بشأن 72 والانتفاع به وبيعه وعرضه للبيع واستيراده، مع مراعاة التقييدات المنصوص عليها في المادة وبالنسبة إلى البراءات ". انتفاع الحكومة بالاختراع" بشأن 74 والمادة "المنتفع الأول" بشأن 73 والمادة " حقوق البراءات التي تشمل طرائق صنع، فإن الحماية تغطي الانتفاع بطريقة الصنع والمنتجات المحصّل عليها بواسطة تلك الطريقة على وبناء على تلك الحقوق الاستثنائية، تعدّ الأعمال التالية أعمالاً غير مشروعة إذا تمت بدون .نحو مباشر أو غير مباشر (76 المادة) تصريح من مالك البراءة

- (أ) إعداد منتج محمي بموجب براءة أو منتج محصّل بواسطة طريقة صنع، على نحو مباشر أو غير مباشر، أو استعماله أو بيعه أو عرضه للبيع أو استيراده؛
- (ب) واستعمال طريقة الصنع.

وفي حال ارتكاب أي عمل من أعمال التعدي المبيّنة أعلاه، يحق لمالك البراءة أن يلجأ إلى القضاء في دعوى ويجوز للمحكمة أن تصدر حكماً جزئياً وأن تأمر، عند الاقتضاء، بالتصرف .مدنية بالتعدي للحصول على تعويضات خارج قنوات التجارة في السلع والمواد المخالفة والأجهزة والمعدات المستعملة في ارتكاب عمل التعدي أو باتّلافها دون ولا بدّ من التشديد في هذا الصدد على أن كلّ من يدفع على التعدي على براءة أو يتيح للمتعدّي .(5-76 المادة) تعويض أجزاء من المنتج المحمي بالبراءة أو المنتجات المصنوعة بواسطة طريقة الصنع المحمية بالبراءة، وهو يعلم أن ذلك سيستخدم في عمل التعدي على اختراع محمي ببراءة وأن ذلك الاستخدام لا يدخل في نطاق الاستخدام الأساسي غير المخالف، فإنه يكون أيضاً مسؤولاً لأنه ساعد على ارتكاب التعدي ويشترك مع مرتكب التعدي في المسؤولية على ذلك العمل.

وفي حال ارتكب المتعدي أو أي شخص آخر .وتكون قضايا التعدي على البراءات في معظمها قضايا مدنية يساعده عملاً من أعمال التعدي مراراً وتكراراً بعد صدور الحكم النهائي للمحكمة، وقعت على مرتكبي الاعتداء المسؤولية الجنائية، دون الإخلال بأية جزاءات مدنية أخرى تكون قد أمرت بها المحكمة في إطار القضية المدنية، ويعاقب المعتدون سنوات أو دفع غرامة لا يقل قدرها على 3 أشهر ولا تزيد على 6 في تلك الحالة بعد صدور الحكم بالسجن لمدة لا تقل على بيزو، أو بكتلي العقوبتين حسب ما تراه المحكمة 300 000 بيزو ولا تزيد على 100 000

## 2 - العلامات التجارية

يتناول الجزء الثالث من مدونة الملكية الفكرية قانون العلامات التجارية وعلامات الخدمة والأسماء التجارية بصورة خاصة على أن أي عمل من الأعمال التالية يعتبر تعدياً على العلامة التجارية إذا باشره أي 155 وتنص المادة :شخص دون تصريح من مالك العلامة التجارية المعنية

- (أ) استعمال أية صورة مستنسخة أو مزوّرة أو أية نسخة أو تقليد ملوّن عن علامة تجارية لأغراض تجارية أو استعمال العلبة ذاتها أو طابعها العام في سياق بيع أية سلع أو خدمات أو عرضها للبيع أو توزيعها أو الترويج لها، بما في ذلك الترتيبات التحضيرية اللازمة لبيع أية سلع أو خدمات إذا كان ذلك من شأنه أن يحدث اللبس أو أن يتسبب في خطأ أو تضليل؛
- (ب) استنساخ علامة تجارية أو طابعها العام أو تزويرها أو تصويرها أو تقليد ألوانها وتطبيق ذلك الاستنساخ أو التزوير أو تلك الصورة أو التقليد على الوسائط أو الإشارات أو المطبوعات أو التعلينات أو التغليفات

أو العلب أو الإعلانات المعدة لأغراض التجارية فيما يتعلق ببيع أية سلع أو خدمات أو عرضها للبيع أو توزيعها أو الترويج لها إذا كان ذلك من شأنه أن يحدث اللبس أو أن يتسبب في خطأ أو تضليل.

وتسجيل العلامة التجارية لدى مكتب الملكية الفكرية شرط لا بدّ منه لرفع قضية التعدي على العلامة التجارية أمام من مدونة الملكية الفكرية، لا يمكن المطالبة بتعويضات في قضايا التعدي إلا إذا كان 158 وبناء على المادة. القضاء ويُفترض أن المتعدي على علم بذلك إذا. المتعدي على علم بأن التقليد من شأنه أن يحدث اللبس أو يتسبب في خطأ أو تضليل "R" أو الرمز "علامة مسجلة" كان مالك العلامة قد حدّر من أن علامته هي علامة مسجلة عن طريق إضافة العبارة. وحوله دائرة إلى جانب العلامة التجارية المعنية، أو إذا كان المتعدي قد أخطر بالتسجيل.

وفي حال إثبات النية في تضليل الجمهور أو في الاحتيال. ويحق للطرف المتضرر أن يحصل على تعويضات ويجوز للمحكمة أيضا أن تصدر أمرا جزريا وأن. على الطرف المتضرر، جاز للمحكمة أن تضاعف مبلغ التعويضات وفور البت نهائيا في القضية، يجوز للمحكمة أن. تأمر، أثناء الإجراءات القضائية، بوضع اليد على الوثائق التي تثبت البيع. تصرّح أيضا بالتصرف في السلع المخالفة خارج قنوات التجارة أو أن تأمر بإتلافها دون تعويض.

وبالإضافة إلى العقوبات المذكورة أعلاه، توقع عقوبات جنائية على أي الشخص ثبت أنه قد ارتكب أيا من، وذلك بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات وبغرامة تتراوح قيمتها بين 168 و 155 الأعمال المبيّنة في المادتين، بيزو و 200 000 و 50 000.

إمكانية رفع شكوى 168 وبالنسبة إلى مالكي العلامات غير المسجلة أو قيد النظر لأغراض التسجيل، تتيح المادة: ضد أعمال المنافسة غير المشروعة وهي كالتالي:

- (أ) أن ينتهج الشخص سلوك الخداع أو أيّ سلوك آخر مناف لحسن النية يسعى من خلاله إلى تسريب سلع من صنعه أو سلع يتعامل بها أو عرض نشاطه التجاري أو خدماته على أنها السلع أو الأنشطة أو الخدمات التي تقدمها جهة تتمتع بسمعة تجارية، أو أية أعمال أخرى ترمي إلى بلوغ الهدف ذاته؛
- (ب) أن يبيع الشخص سلعه ويضع عليها مظهر سلع شخص آخر سواء على السلع ذاتها أو على تغليف التعبئة التي توضع فيها أو على الأجهزة أو الكلمات المكتوبة عليها أو أية صفة من الصفات المميزة لها، والذي من شأنه أن يدفع المشتري على الاعتقاد بأن السلع المعروض للبيع هي سلع ذلك الصانع أو الموزّع وليس سلع الصانع أو الموزّع الحقيقي؛
- (ج) أن يستعمل أي جهاز أو أية وسيلة مصطنعة أخرى تدفع إلى الاعتقاد الخاطئ بأنه يقدم خدمات شخص آخر يكون قد اقترن بتلك الخدمات في ذهن الجمهور.

وتقوم الشكوى من المنافسة غير المشروعة على النظرية القائلة بأن الشخص الذي يؤسس سمعة لسلعه أو خدماته له الحق في أن يحميها ممن يسعون، عن طريق التضليل والخداع، إلى تمرير سلعهم أو خدماتهم على أنها لشخص آخر بغية التي لا تشمل الانتفاع غير 155 لها نطاق تطبيق أوسع من المادة 168 وهكذا، فإن المادة. استغلال تلك السمعة مجانا. المصرّح به بالعلامات التجارية المسجلة.

### 3 - حق المؤلف

من الجزء الرابع بشأن قانون حق المؤلف، تنص مدونة الملكية الفكرية على منح المؤلفين الحق 177 في المادة: بشأن الانتفاع المنصف 190 إلى 184 الحقوق الاستثنائية في منع ما يلي، مع مراعاة التقييدات المبيّنة في المواد من

- (أ) استنساخ مصنفات فنية أو أدبية أصلية أو أجزاء كبيرة منها؛

- (ب) تكيف أي مصنف للعمل المسرحي أو ترجمته أو تحويله أو تلخيصه أو ترتيبه أو تغييره؛
- (ج) توزيع النسخة الأصلية وغيرها من نسخ المصنف على الجمهور لأول مرة ببيعها أو نقل ملكيتها بطريقة أخرى؛
- (د) تأجير النسخة الأصلية أو غيرها من نسخ المصنفات السمعية البصرية أو السينمائية أو أي مصنف مجسد في تسجيل صوتي أو البرامج الحاسوبية أو مجموعات البيانات والمواد الأخرى أو المصنفات الموسيقية في شكل بياني؛
- (هـ) العرض العلني للنسخة الأصلية أو غيرها من نسخ المصنف؛
- (و) الأداء العلني؛
- (ز) النقل إلى الجمهور الجمهور، بأي شكل آخر، للنسخة الأصلية أو غيرها من نسخ المصنف.

يتمتع أصحاب الحقوق المجاورة، كفنان الأداء ومثلاً ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة، بحقوق بشأن الانتفاع المنصف 212 استثنائية معيّنة بناء على مدونة الملكية الفكرية، مع مراعاة أحكام المادة

"1" (203 المادة) قانون الأداء

- الحق في التصريح بالأعمال التالية فيما يتعلق بأوجه أدائهم:
  - إذاعة أوجه أدائهم ونقلها إلى الجمهور بأي شكل آخر؛
  - تثبيت أوجه أدائهم غير المثبتة.
- الحق الاستثنائي في التصريح بالأعمال التالية:
  - الاستنساخ المباشر أو غير المباشر لأوجه أدائهم المثبتة في تسجيلات صوتية، بأية طريقة وبأي شكل كان؛
  - توزيع النسخة الأصلية أو غيرها من النسخ عن أوجه أدائهم المثبتة في تسجيلات صوتية للجمهور لأول مرة ببيعها أو تأجيرها أو نقل ملكيتها بطريقة أخرى؛
  - تأجير النسخة الأصلية أو غيرها من النسخ عن أوجه أدائهم المثبتة في تسجيلات صوتية للجمهور لأغراض تجارية حتى بعد توزيعها بمعرفتهم أو بتصريح منهم؛
  - إتاحة أوجه أدائهم المثبتة في تسجيلات صوتية للجمهور، بوسائل سلكية أو لاسلكية، بما يمكن أفراداً من الجمهور من الاطلاع عليها من مكان وفي وقت يختارهما الواحد منهم بنفسه.

"2" منتج التسجيلات الصوتية

،، بالحق الاستثنائي في التصريح بالأعمال التالية 208 يتمتع منتج التسجيلات الصوتية، بناء على المادة

- الاستنساخ المباشر أو غير المباشر لتسجيلاتهم الصوتية، بأية طريقة أو بأي شكل كان، وطرح النسخ في الأسواق والحق في التأجير أو الإعارة؛

- إتاحة النسخة الأصلية أو غيرها من نسخ التسجيلات الصوتية للجمهور لأول مرة ببيعها أو تأجيرها أو نقل ملكيتها بطريقة أخرى؛
- تأجير النسخة الأصلية وغيرها من نسخ تسجيلاتهم الصوتية للجمهور لأغراض تجارية، حتى بعد توزيعها بمعرفة المنتج أو بتصريح منه.

"3" هيئات الإذاعة

:الحقوق الاستثنائية الممنوحة لهيئات الإذاعة وهي كما يلي 20 تتناول المادة

- إعادة بثّ برامجها الإذاعية؛
- استنساخ برامجها بأية طريقة كانت، بما في ذلك إعداد الأفلام أو استعمال أشرطة الفيديو، لأغراض نقلها إلى الجمهور في برامج تلفزيونية؛
- استعمال تلك التسجيلات في برامج مرسلة جديدة أو تسجيلات جديدة.

:كلّ من اعتدى على أي حق من الحقوق المحمية بموجب الجزء الخاص بحق المؤلف كان مسؤولاً على ما يلي

- (ح) أمر جزري يقيد ذلك التعدي؛
- (ط) دفع تعويضات لصاحب حق المؤلف بالإضافة إلى المكاسب المحققة؛
- (ي) تسليم الوثائق التي تثبت المبيعات والسلع المخالفة والأجهزة والمعدات المستعملة في صنعها وذلك لأغراض وضع اليد عليها أثناء الإجراءات القضائية؛
- (ك) تسليم جميع النسخ المخالفة والأجهزة وغيرها من الوسائل المستعملة في إعداد النسخ المخالفة وذلك لأغراض إتلافها دون أي تعويض؛
- (ل) وتقديم تعويضات معنوية ومثالية حسب ما تأمر بها المحكمة، بما في ذلك إتلاف النسخ المخالفة حتى في حال التبرئة في القضايا الجنائية.

:كلّ من يرتكب اعتداءً أو يساعد أو يحرض على ارتكابه يعدّ مرتكباً لجريمة توقع عليها العقوبات التالية

- سنوات بالإضافة إلى غرامة 3 السجن لمدة تتراوح بين سنة واحدة و :ارتكاب الجريمة للمرة الأولى بيزو؛ 150 000 بيزو و 50 000 يتراوح قدرها بين
- سنوات بالإضافة 6 السجن لثلاث سنوات ومدة تتراوح بين يوم واحد و :ارتكاب الجريمة للمرة الثانية بيزو؛ 500 000 بيزو و 150 000 إلى غرامة يتراوح قدرها بين
- سنوات 9 سنوات ومدة تتراوح بين يوم واحد و 6 السجن لمدة :ارتكاب الجريمة للمرة الثالثة فأكثر بيزو 1 500 000 بيزو و 500 000 بالإضافة إلى غرامة يتراوح قدرها بين

.وهناك عقوبات إضافية بالسجن بالنسبة إلى جميع الحالات

## تجربة الفلبين - الجزاءات الإدارية - باء

يُتيح قانون الملكية الفكرية أمام الأطراف المتضررة وسائل بديلة للانتصاف في قضايا التعدي على الملكية الفكرية ويتمتع مكتب الشؤون القانونية برفع شكاوى إدارية أمام مكتب الشؤون القانونية التابع لمكتب الفلبين للملكية الفكرية إذا كان (صلاحية سماع الأقوال والبت في القضية في إجراءات المرحلة الأولية، أي منذ رفع الدعوى) بالصلاحية الأولية وترفع القضايا وفقا لنظام مكتب الشؤون القانونية. بيزو أو يزيد على ذلك 200 000 مجموع التعويضات المطالب بها يبلغ في إطار مستقل دون الإخلال بإمكانية رفع القضية أمام المحاكم العادية.

أيار /إذ ابتدئت في مايو. ولا تزال إمكانية رفع الشكاوى أمام مكتب الشؤون القانونية خدمة حديثة العهد نسبيا بعد سنّ الأنظمة واللوائح اللازمة وتعيين الموظفين المسؤولين عن سماع الأقوال وإعداد التقارير المختزلة وضبط 2001 موظفين قانونيين معنيين بسماع الأقوال وضابط أمن 3 وتشغل إدارة الشكاوى الإدارية حاليا. الأمن وغيرهم من المساعدين وحتى تكون لمكتب الشؤون القانونية صلاحية إصدار الأحكام، أبرم مذكرة اتفاق مع الوكالات الحكومية. وضابطي محضر المعنية مثل مكتب إدارة السجون والعقوبات الجنائية وإدارة الشرطة الوطنية الفلبينية والمكتب الوطني للتحقيقات.

وتبدأ القضايا الإدارية برفع شكاوى جديّة لدى مكتب الشؤون القانونية ثم باتباع إجراءات مماثلة للإجراءات أمام المحاكم، وهي كما يلي:

- 1- يحيط مكتب الشؤون القانونية علما بالقضية بعد إيداعها ودفع رسم الإيداع: رفع الشكاوى
- 2- بعد مرور يومين من استلام المكتب للشكاوى، تتولى إدارة الشكاوى الإدارية: توزيع القضايا وتعيينها. تعيين القضية تحت إشراف مساعد رئيس إدارة الشؤون القانونية.
- 3- أيام من استلام الشكاوى، يعدّ المسؤول عن سماع الأقوال إشعارا بالردّ ويرسله 3 بعد مرور: إشعار بالردّ إلى المدعى عليه مع نسخة عن الشكاوى بالبريد أو بتبليغ شخصي.
- 4- أيام من استلامها، ويفيد فيها إما 10 يطلب من المدعى عليه أن يرّد على الشكاوى كتابة في غضون: الردّ وإذا تخلف المدعى عليه. أنه ينكر الادعاءات الجوهرية الواردة في الشكاوى وإما أن يتقدّم بدفاع إيجابي عن الردّ في المهلة المحدّدة، يعلن المسؤول على سماع الأقوال، تلقائيا أو بناء على طلب من المدعي مع ويجوز للمدعي في تلك الحالة أن. إشعار بذلك موجه إلى المدعى عليه، أن هذا الأخير قد تخلف عن الردّ وبناء على ذلك، يصدر مدير مكتب الشؤون القانونية حكمه لصالح المدعي. يتقدّم حججه من جانب واحد بما يناسب الشكاوى.
- 5- يوما من استلام الردّ أو من آخر مرافعة، يعدّ الموظف 15 في غضون: إشعار باجتماع تحضير الدعوى المسؤول عن سماع الأقوال إشعارا باجتماع تحضير الدعوى الذي يعقد مباشرة أو في تاريخ محدّد في ويقتضي الإشعار من الطرفين تقديم ملخص الوقائع لأغراض تحضير الدعوى قبل ثلاثة أيام. الإشعار وفي حال التخلف عن تقديم ملخص الوقائع وفقا لهذه اللائحة. على الأقل من التاريخ المحدّد لهذا الاجتماع ويكون موعد جلسة النظر في طلب التدابير التحفظية قبل التاريخ المحدد. كان ذلك سببا لرفض الدعوى لاجتماع تحضير الدعوى.
- 6- يُشترط أن يحضر الطرفان شخصيا في اجتماع تحضير الدعوى للنظر في قبول: اجتماع تحضير الدعوى اقتراح للتوفيق بينهما، ويمكن الاستغناء عن الحضور شخصيا إذا كان بيد الوكيل أو الوكيلان توكيل رسمي أو تصريح مناسب من المؤسسة التي يمثلها.

- 7- يتولى الموظف المسؤول عن سماع الأقوال فتح القضية وتنظيم مرافعات يومية متتالية لسماع القضية ويجب استكمال سماع أساس. الشهادات الأولية وأية جزاءات تحفظية مطالب بها في الشكوى أو العريضة وبالنسبة إلى الجزاءات التحفظية، يجب استكمال 90 دعوى أو استلام القرائن في غضون 30 يوما 30المرافعات أو استلام القرائن بشأنها في غضون
- 8- بعد انتهاء المهلة المحددة لتقديم القرائن، وفور تقديمها رسميا، يتولى مدير مكتب تقديم المذكرة أو القرار يوما من رفع القضية سواء تقدم الطرفان 30الشؤون القانونية مسؤولية البت في القضية في غضون أيام، أو عن طريق النشر 3ويرسل القرار بالبريد أو بتبليغ شخصي في غضون 30بمذكرة نهائية أو لا حسب الحال.
- 9- يوما من استلام القرار من قبل الطرفين في القضية، وفي حال عدم تقديم أي طلب 15بعد مرور الطعن لإعادة النظر إلى المكتب وعدم الطعن في القرار أمام المدير العام، فإن ذلك القرار يصبح نهائيا وواجب ويكون قرار المدير العام بشأن الطعن قرارا نهائيا وواجب التنفيذ ما لم يتم الطعن في قراره أمام التنفيذ محكمة الاستئناف أو المحكمة العليا.
- 10- ما أن يصبح القرار نهائيا وواجب التنفيذ، يصدر مدير الشؤون القانونية أمرا بالتنفيذ ويسند التنفيذ/الإفاد فيه مهمة تنفيذ القرار المعني لضابط الأمن أو ومسؤول حكومي أو موظف آخر بتصريح قانوني

وتكون لأنظمة المحاكم الغلبة على أنظمة مكتب الفلبين للملكية الفكرية ولوائحها بشأن الشكاوى الإدارية وحالات التعدي على القانون التي تعني حقوق الملكية الفكرية.

يجوز لمدير مكتب الشؤون القانونية، بعد استنفاد الإجراءات المتاحة، أن يفرض واحدة أو أكثر من الجزاءات الإدارية التالية:

- (أ) إصدار أوامر التوقف والامتناع تحدّد الأعمال التي يجب على المدعى عليه التوقف والامتناع عن ممارستها وتقديم تقرير يبيّن امتثاله لتلك الأوامر، في غضون فترة زمنية معقولة حسب ما هو محدّد في الأوامر؛
- (ب) الموافقة على تقديم ضمانات طوعية للامتثال أو الامتناع والتي يمكن أن تشمل واحدة أو أكثر من التدابير التالية:
- الامتثال لأحكام قانون الملكية الفكرية موضوع المخالفة؛
  - الامتناع عن مباشرة الأعمال والممارسات غير القانونية وغير المشروعة التي كانت موضوع التحقيق الرسمي؛
  - استرجاع السلع المخالفة التي وزعت في الأسواق أو استبدالها أو تسديد قيمتها المالية؛
  - تعويض المدعي على المصروفات والتكاليف التي تكبّدها في رفع القضية أمام مكتب الشؤون القانونية؛
  - يجوز لمدير مكتب الشؤون القانونية أيضا أن يشترط على المدعى عليه أن يقدم تقارير دورية تثبت امتثاله للأحكام وتعهّدا لضمان تمشي نشاطه والأحكام المعنية.



- (ج) إدانة السلع موضوع المخالفة أو مصادرتها لأغراض إتلافها بالطريقة التي يراها المدير ملائمة كبيعها مثلا أو هبتها للوحدات الحكومية المحتاجة أو للمؤسسات الخيرية ومنظمات العون أو تصديرها أو تحويلها إلى سلع أخرى أو أية طريقة أخرى تجمع بين واحدة أو أكثر من هذه الطرق؛
- (د) مصادرة جهاز الزوجة وجميع الممتلكات الشخصية التي استعملت في ارتكاب المخالفة؛
- (هـ) فرض غرامات إدارية بمبالغ معقولة حسب ما يراه المدير، شريطة ألا تكون في جميع الحالات أقل بيزو 1 000 وتفرض غرامة إضافية لا تزيد على بيزو 150 000 بيزو ولا أكثر من 5 000 من بيزو لكل يوم يستمر فيه ارتكاب المخالفة؛
- (و) إلغاء أي تصريح أو ترخيص أو تفويض أو تسجيل يكون قد منحه مكتب الفلبين للملكية الفكرية، أو وقف صلاحيته خلال فترة زمنية معقولة حسب ما يراه المدير على ألا تتجاوز سنة واحدة؛
- (ز) الاحتفاظ بأي تصريح أو ترخيص أو تفويض أو تسجيل يكون قيد الإعداد لدى مكتب الفلبين للملكية الفكرية لصالح المدعى عليه؛
- (ح) تقييم التعويضات ومنحها؛
- (ط) إدانة؛
- (ي) جزاءات أو عقوبات مماثلة أخرى على غرار تلك المنصوص عليها في مدونة الملكية الفكرية.

يجوز للمدير أن يأمر بأية من الجزاءات التحفظية التالية بالإضافة إلى الصلاحيات المبينة أعلاه وفي أية مرحلة من الإجراءات قبل إصدار الحكم أو القرار النهائي:

- أمر جزري أو أمر تقييدي مؤقت؛
- حجز تمهيدي.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الجزاءات المبينة أعلاه تظل خاضعة لقاعدة منع التردد على المحاكم لرصد فلا يجوز بالتالي للطرف المتضرر أن يرفع قضية للمطالبة بتعويضات من أعمال التعدي وأن يودع في الوقت ذاته ردها شكوى إدارية بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية بناء على مدونة الملكية الفكرية والتي تشمل على جزاءات من بينها تقييم ولكن إذا رفعت قضية جنائية وقضية إدارية في الوقت ذاته فإن ذلك لا يدخل في هذا المضمون ولا يعد من قبيل التعويضات. التردد على المحاكم لرصد ردها.

1999 وتبين إحصاءات مكتب الشؤون القانونية أنه نظر في القضايا الإدارية التالية في الفترة الممتدة بين سنتي 2003 و:

#### 2003 و 2000 الإجراءات المتخذة بشأن القضايا الإدارية بين

السنة	القضايا المستلمة	الأحكام التسويات/النهائية	القرارات النهائية	مجموع القضايا التي تمت تسويتها
2001	19	-	-	-

2002	9	9	3	12
2003	26	7	3	10

أشهر على الأقل، أما قضايا البراءات فتستغرق وقتاً 6 وفي المتوسط، تستغرق تسوية قضايا العلامات التجارية وتعدّ الإجراءات الإدارية من أسرع السبل وأقلها تكلفة. أطول نظراً إلى الموضوعات عالية التقنية التي ينبغي النظر فيها بالنسبة إلى أطراف النزاع.

وهناك وكالة حكومية أخرى تنتظر في القضايا الإدارية المتعلقة بحالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية وهي ويخوّل هذا الأمر التنفيذي لتلك الإدارة صلاحية البتّ في القضايا. 913 إدارة التجارة والصناعة بموجب الأمر التنفيذي رقم وتم توسيع نطاق اختصاص إدارة التجارة والصناعة ليشمل قوانين الملكية. المتعلقة بمخالفات قوانين التجارة والصناعة وينصّ هذا الأمر الإداري. الذي أصدره أمين التجارة والصناعة آنذاك 2000 لسنة 1 الفكرية بناء على الأمر الإداري رقم المذكور آنفاً أي 913 ولم يحدّد الأمر التنفيذي رقم. على تصنيف قوانين الملكية الفكرية على أنها قوانين التجارة والصناعة وعليه، فيجوز لأي مكتب فرعي. مبلغ قانوني للتعويضات المطالب بها في القضايا المرفوعة أمام إدارة التجارة والصناعة أو إقليمي تابع لتلك الإدارة ولمكتبها المعني بالشؤون القانونية أن يقبل الشكاوى التي لا يطالب فيها بأية تعويضات والقضايا وتكون. وتخضع إجراءات إدارة التجارة والصناعة أيضاً لنظام قانوني. المطالب فيها بتعويضات أيا كان المبلغ المطالب به القرارات التي يتخذها الموظف المسؤول عن سماع الأقوال قابلة للطعن أمام أمين التجارة والصناعة.

ومن أجل تعزيز صلاحيات مكتب الفلبين للملكية الفكرية في اتخاذ القرارات، تنص مدونة الملكية الفكرية أيضاً وهناك حالتان يمكن أن يلجأ فيها. على تخويله صلاحيات لتسوية المنازعات في قضايا معيّنة عن طريق إجراءات الوساطة طرفاً النزاع إلى الوساطة أمام مكتب الفلبين للملكية الفكرية وهي كما يلي:

- 1- المنازعات المتعلقة بشروط عقود نقل التكنولوجيا؛
- 2- شروط التراخيص المتعلقة بحق المؤلف في الأداء العلني لمصنّفه أو نقله بطريقة أخرى.

ويجوز لمدير مكتب التوثيق. ويتيح إجراء الوساطة لأطراف النزاع إمكانية تسوية الخلاف في جو من التوافق والمعلومات ونقل التكنولوجيا، بناء على مدونة حماية الملكية الفكرية، أن يصدر قراراً في المرحلة الأولية إذا فشل الطرفان وفيما يتعلق بحقوق المؤلف، يتمتع المدير العام بصلاحيات اتخاذ. في التوصل بالتراضي إلى حل توفيقى بعد اجتماع الوساطة والوساطة هي أيضاً خدمة جديدة نسبياً ونأمل في أن يختارها أطراف النزاع أكثر فأكثر. قرار في حال فشل إجراء الوساطة كوسيلة لتسوية خلافاتهم بعيداً عن الإجراءات القضائية.

### التوعية والتثقيف - جيم

إذا كان قطاع الملكية الفكرية مطلعاً على جوانب الملكية الفكرية وحريصاً على احترامها، وجدت فيه الحكومة ولذلك، فإن مبادرات الإنفاذ التي يتبناها مكتب الفلبين للملكية الفكرية تشمل أنشطة توعية. خير شريك في إنفاذ الحقوق وفي هذا الصدد، نظم المكتب ندوات وحلقات. المنتفعين من نظام الملكية الفكرية بأهميته وبدوره في التنمية الاقتصادية: عمل شاركت فيها الجهات التالية:

- 1- أصحاب المصالح في الملكية الفكرية من مستثمرين ومبدعين ومالكي العلامات التجارية وباحثين علميين والعاملين في البحث والتطوير.

- 2- والأجهزة. وكالات الفلبين العامة المعنية من جميع الفروع الحكومية، أي الجهات المعنية بإنفاذ القوانين التشريعية والقضائية وأجهزة وضع السياسات، مثل شرطة الفلبين الوطنية والمكتب الوطني للتحقيقات ومجلس تنظيم قطاع تسجيل الفيديو ومكتب الجمارك واللجنة الوطنية للاتصالات وإدارة العدل للدعاء العام والمحكمة العليا للقضاة والمستشارين وإدارة العلوم والتكنولوجيا والمعاهد والمجالس التابعة لها والمعنية بالبحث والتطوير وإدارة التعليم والإدارة الوطنية للتنمية الاقتصادية ولجنة الخدمة المدنية وغيرها.
- 3- الأوساط الأكاديمية، ولا سيما الجامعات والمعاهد التي تدرّس العلوم والهندسة والقانون بالإضافة إلى مدارس مختارة من التعليم الثانوي.
- 4- المحامون المتخصصون في الملكية الفكرية وكلاء البراءات.
- 5- المنظمات غير الحكومية المعنية بالملكية الفكرية مثل اتحاد الملكية الفكرية وجمعية الفلبين للملكية الفكرية ومجلس مكافحة قرصنة البراءات وحق المؤلف والحقوق المجاورة ومؤسسة الفلبين للملكية الفكرية وجمعية حماية العلامات وغيرها.

(2000-2003) وشملت الحملة الإعلامية التي نظمها مكتب الفلبين للملكية الفكرية خلال السنوات الأربع الماضية واستهدفت الحملة المدن الرئيسية والمناطق التي تشهد نمواً سريعاً خارج العاصمة مانيلا. جميع أرجاء البلد (2003) وأصبح عدد المؤسسات التجارية والمعاهد الأكاديمية ومدى متانة التجارة المعيار الأساسي لاختيار المواقع التي تنظم فيها أنشطة التوعية والتثقيف.

ونُظم العديد من تلك الأنشطة بالتعاون مع المنظمات المحلية المعنية بالملكية الفكرية من أجل إشراك أصحاب واستفادت تلك الفعاليات من الخبرات والتجارب المفيدة التي اكتسبتها منظمات دولية مثل المنظمة العالمية. المصالح في ذلك والوكالة اليابانية للتعاون الدولي والمعهد الدولي للملكية الفكرية والمكتب الأوروبي للبراءات (الويبو) للملكية الفكرية وبيّن الجدول التالي توزيع أنشطة. بالإضافة إلى شراكات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية: تعميم المعلومات:

2003 إلى 2000 أنشطة تعميم المعلومات المنجزة في الفترة من

السنة	توزيع الأنشطة		
	أنشطة إقليمية (خارج مانيلا)	أنشطة في مانيلا	المجموع
2000	10	28	38
2001	15	17	32
2002	8	7	15
2003	3	22	25

## خاتمة

رغم قلة الموارد المتاحة وكثرة الأولويات المحددة، استطاعت حكومة الفلبين بفضل المنهج الذي اعتمدته من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها أن تحرز تقدما كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية في تعزيز حماية حقوق الملكية ورغم أن تسوية القضايا المتعلقة بالتعدي على الملكية الفكرية عبر الإجراءات الفكرية في حدودها وداخل ولايتها القضائية ولا يدخر مكتب الفلبين الإدارية لا تزال في مراحلها الأولى فقد أثبتت هذه السبل المتاحة لأطراف النزاع فعاليتها ونجاحتها للملكية الفكرية أي جهد من أجل تعزيز إجراءات الانتصاف الإدارية على أمل أن تصبح تلك الخدمات الوسيلة الرئيسية التي تتم عن طريقها تسوية قضايا الملكية الفكرية مما سيساعد في نهاية المطاف على التخفيف من عبء قضايا الملكية الفكرية المتراكمة أمام القضاء.

[نهاية الوثيقة]